الأمم المتحدة S/2010/528

مجلس الأمن

Distr.: General
14 October 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن السودان

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدَّم عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، الذي طلب فيه المجلس إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ويقدم التقرير تقييماً للحالة العامة في البلد منذ تقديم تقريري السابق، المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/388)، بالإضافة إلى آخر المعلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى غاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

ثانيا – التطورات السياسية

أعمال التحضير للاستفتاء

٢ – في حين أن جلّ التركيز السياسي في السودان قد تحوَّل إلى عمليات الاستفتاء المقبلة، ما زالت الخلافات القائمة بين أطراف اتفاق السلام الشامل وراء تأخير الأعمال التحضيرية الفنية لعملية الاستفتاء. وفي حالة لجنة استفتاء جنوب السودان، برز خلاف، على إثر إنشائها في ٢٨ حزيران/يونيه، بين أطراف اتفاق السلام الشامل، بشأن الطرف الذي ينبغي تعيينه للعمل أميناً عاماً للجنة. وبقي هذا الخلاف دون حل خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، وقد حال دون بدء اللجنة للعمليات لمعظم الفترة المشمولة بالتقرير.

٣ – وفي ٩ آب/أغسطس، أدّى أعضاء مكتب استفتاء جنوب السودان، ومقرّه جوبا، اليمين، وتلاهم أعضاء اللجنة العليا لاستفتاء شعب جنوب السودان الذين أدوا اليمين في ٢٣ آب/أغسطس. وفي ٢٩ آب/أغسطس، وافقت هيئة الرئاسة على اقتراح مشترك لبعثة الأمم المتحدة في السودان والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بأن تُناط المهام التنفيذية والإدارية والتشغيلية للجنة بأربع وظائف منفصلة، تشمل الأمين العام،

الرجاء إعادة استعمال الورق

ونائب الأمين العام، ورئيس عمليات الاستفتاء، ونائب رئيس عمليات الاستفتاء. كما اتُفق على أن يشغل وظيفتين منها شخصان من الشمال ووظيفتين أخريين شخصان من الجنوب. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، عيَّنت هيئة الرئاسة محمد عثمان النجومي أميناً عاماً لمفوضية استفتاء جنوب السودان.

٤ - والأمم المتحدة بصدد نشر ٥٩٦ موظفاً إضافيا لدى البعثة، في مجال الأمن والدعم اللوجستي والفني، بما يشمل متطوعي الأمم المتحدة، وذلك للمساعدة على توفير الدعم التقني واللوجستي إلى لجان الاستفتاء ولجانها الفرعية، بما في ذلك على مستوى الأقضية. وقد نُشر بالفعل ما يقرب من ٦٠ في المائة من هؤلاء الموظفين أو هم بصدد الانتشار لدى البعثة. وتعمل البعثة أيضاً على إنشاء قواعد دعم جديدة للاستفتاء بهدف تقديم الدعم على مستوى الأقضية في جنوب السودان. وأُنجزت قاعدة الدعم الأولى للاستفتاء، ومن المقرر الانتهاء من إقامة ست قواعد أخرى بحلول نهاية أيلول/سبتمبر، على أن تكون البقية جاهزة بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وقد وصلت إلى البلد الطائرات العمودية الثماني الإضافية المطلوبة لنقل الموظفين المعنيِّين بعملية الاستفتاء والمواد ذات الصلة، وتتوقع البعثة تعيينهم النهائي بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر.

٥ - وأمَّنت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مباني المكاتب لمفوضية استفتاء جنوب السودان في الخرطوم، ولمكتب استفتاء جنوب السودان في جوبا، وبدأت بشراء المعدات المكتبية لهاتين الهيئتين. وأعدَّ فريق الدعم المتكامل المعني بالاستفتاء التابع للبعثة والبرنامج الإنمائي خططاً تشغيلية، منها خطط للتدريب والدعم اللوجستي، وكتيِّبات بشأن تسجيل الناخبين، ولوائح داخلية لتنظر فيها اللجنة. كما تعمل الأمم المتحدة على تسهيل السفر الرسمي لسلطات الاستفتاء، وقد شاركت في استضافة حلقات العمل التوجيهية للجان العليا للولايات ومكتب استفتاء جنوب السودان. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، عقدت الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية أول اجتماع فني رسمي لهما مع رئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان، ونائبه، والأمين العام المعيَّن حديثاً، لمناقشة مسائل متنوعة كالجدول الزمني للاستفتاء، ومواصفات الشراء، والميزانية.

٦ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، صرَّح رئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان بأنه من المرجَّح أن يبدأ تسجيل الناخبين للاستفتاء في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتعمل الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية حالياً على صياغة الإجراءات والمواصفات لشراء مواد التسجيل، وقد بدأتا بالفعل بالاتصال بالمصنِّعين المحتملين تحسباً لطلب الدعم من جانب مفوضية استفتاء جنوب السودان.

٧ - ولم يُحرز أطراف اتفاق السلام الشامل أي تقدم بشأن الأعمال التحضيرية للاستفتاء في أبيي منذ اعتماد قانون استفتاء أبيي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وعلى الرغم من الإعلانات العلنية المتكررة للأطراف عن التزامها بقرار ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ الصادر عن محكمة التحكيم الدائمة وبروتوكول أبيي، بما يشمل الجدول الزمني للاستفتاء، فإنها لم تتفق بعد على رئيس للجنة استفتاء أبيي. ومن شأن أي تأخير آخر من جانب أطراف اتفاق السلام الشامل في إنشاء اللجنة أن يعرِّض للخطر إجراء استفتاء أبيي في غضون الجدول الزمني المتوخى. وسوف تواصل البعثة، إلى جانب الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ وشركاء دوليين آخرين، الجهود لمساعدة الأطراف على كسر الجمود الراهن.

٨ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، واستجابةً لطلب أطراف اتفاق السلام الشامل، أعلنتُ عن إنشاء فريق مؤلف من ثلاثة أعضاء، برئاسة الرئيس السابق لجمهورية تترانيا المتحدة، بنيامين مكابا، من أجل رصد استفتاءي جنوب السودان وأبيي. والعضوان الآخران في الفريق هما أنطونيو مونتيرو، وزير الخارجية السابق للبرتغال، وبوجراج بوخاريل، الرئيس السابق للجنة الانتخابات في نيبال. وسيُجري الفريق زيارات دورية إلى السودان خلال الفترة التحضيرية لعملية الاستفتاء. وسيتصل أعضاء الفريق بجميع الجهات الفاعلة المعنيَّة، بما يشمل أطراف اتفاق السلام الشامل، ولجان الاستفتاء، والمجتمع المدني، وأفرقة المراقبين. وبالإضافة إلى إبلاغي بالمعلومات المرتبطة بإجراء الاستفتاء، سيعمل الفريق على تعزيز الثقة في العملية بتشجيع الأطراف والسلطات المعنية على اتخاذ تدابير تصحيحية لحل أي مشاكل أو خلافات هامة قد تنشأ.

المفاوضات بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء

٩ - استناداً إلى مذكرة التفاهم المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه الموقعة في ميكيلي، إثيوبيا، بتسهيل من الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، بشأن بنية التفاوض المتعلقة بترتيبات ما بعد الاستفتاء، شرع أطراف اتفاق السلام الشامل في ١٠ تموز/يوليه، رسمياً، في المفاوضات بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء. وعلى الرغم من إحراز تقدم في تحديد المسائل الإجرائية المتصلة بسير المفاوضات، فإن الأطراف لم تحقق تقدماً يُذكر في التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الفنية الرئيسية. وفي ١٩ تموز/يوليه، وبدعم من الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ وبعثة الأمم المتحدة في السودان، عقد الأطراف حلقة عمل بعنوان ''حلقة عمل لعرض القضايا''، بمناسبة بدء مرحلة المفاوضات الفنية، واُتفق خلالها على جدول زمني أولي وعلى التفاصيل الإجرائية لأربعة أفرقة عاملة معنيَّة بتقاسم

الثروات، والمواطنة، والأمن، والصكوك القانونية الدولية. وقد اجتمعت الأفرقة العاملة، التي تتألف حتى الآن من أطراف اتفاق السلام الشامل حصراً، يومي ٩ و ١٠ آب/أغسطس، وواصلت الاجتماعات من حين لآخر منذ ذلك الحين. كما اتفقت الأطراف على إنشاء أمانة مشتركة للمفاوضات، لكنها لم تفعل ذلك إلى الآن.

تعليم الحدود

١٠ - لا تزال اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود تواجه طريقا مسدودا بشأن مسألتين رئيسيتين، وهما: عدد المناطق المتنازع عليها التي ستحال إلى هيئة الرئاسة لاتخاذ قرار نهائي فيها، ومدى المشاركة الدولية في عملية تعليم الحدود. وفي ٢٩ آب/أغسطس، دعت هيئة الرئاسة لجنة الحدود إلى مضاعفة جهودها وتشكيل لجنة سياسية مشتركة تتألف من كلا طرفي اتفاق السلام الشامل.

أبيي

١١ - ظلت الأوضاع متوترة في أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسفر هجوم على تاج اللي، شمال بلدة أبيي، شنته عناصر مسلحة مجهولة الهوية، في ٥ تموز/يوليه، عن مقتل سبعة مدنيين وشرطي، وساهم في شعور عام بانعدام الأمن بين السكان. علما بأن عدم إحراز تقدم بشأن الاستعدادات لإجراء الاستفتاء، والإحباط الذي انتاب المسيرية بسبب مخاوف من عدم قدرتها على الهجرة إلى الجنوب هذا العام، والشائعات عن خطط المسيرية لتنظيم مستوطنات على نطاق واسع في الأجزاء الشمالية من منطقة أبيي، قد أدى إلى استقطاب مزيد من جماعات المسيرية والدينكا نقوك العرقية وإلى تصلب مواقفها بشأن القضايا الرئيسية. وقد بدأ الزعيم الأكبر للمسيرية وزعماء القبائل الآخرون في منطقة المجلد، الذين ركزوا الاهتمام في البداية على مسألة أهلية الناخبين، في رفض الاستفتاء تماما، وتعزيز معارضتهم لقرار محكمة التحكيم الدائمة بشأن حدود أبيي. واقترح بعض الأطراف الفاعلة السياسية المحلية للدينكا نقوك في أبيي أن تجري إدارة أبيي الاستفتاء بنفسها، أو أن تعلن من جانب واحد عن نيتها في الانضمام إلى الجنوب، إذا استمر عدم إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية للاستفتاء.

جنوب كردفان

١٢ - وفقا لاتفاق الحركة الشعبية لتحرير السودان/حزب المؤتمر الوطني على تأجيل الانتخابات في جنوب كردفان حتى يتم إجراء تعداد سكاني جديد، أجرت اللجنة الوطنية للانتخابات تعدادا جديدا على نطاق الولاية في الفترة بين ١٥ و ٢٩ حزيران/يونيه بدعم

لوجستي بالغ الأهمية من بعثة الأمم المتحدة في السودان. وقدمت كل من الحكومة الوطنية والولائية دعما كبيرا في تعبئة موظفي التعداد تعبئة فعالة. على الرغم من بدء موسم الأمطار والقيود اللوجستية. وأعرب طرفا اتفاق السلام الشامل عن ارتياحهما للعملية. غير أنه لم تصدر بعد نتائج التعداد، التي كان من المقرر نشرها في تموز/يوليه ٢٠١٠، وذلك في المقام الأول لأن مكتب الإحصاءات لم يقدم بعد الأرقام الأولية. ومن المقرر حاليا أن تجري عملية تسجيل الناخبين للانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وأن يتم الاقتراع في شباط/فبراير ٢٠١١.

الاستطلاعات الشعبية

١٣ - بناء على طلب الحكومات المحلية في كل من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، تعمل بعثة الأمم المتحدة في السودان بشكل وثيق مع معهد أبحاث السلام بجامعة الخرطوم للمساعدة في تحديد القضايا المتوقع ظهورها أثناء عملية الاستطلاعات الشعبية في الولايتين. ومن المرجح أن تتمثل القضايا الرئيسية في اللامركزية وتوزيع الموارد والأراضي والأمن والهوية الثقافية.

١٤ - وقد أحرزت الأطراف بعض التقدم في الأعمال التحضيرية التقنية للاستطلاعات الشعبية في ولاية جنوب كردفان، على الرغم من تأجيل الانتخابات. وفي حلقة عمل حول التوعية المدنية استغرقت ثلاثة أيام في أوائل حزيران/يونيه، شدد كل من الوالي ونائبه على ضرورة العمل معا، مما دفع بالحضور إلى اعتماد مدونة سلوك وتعريف مبسط لمفهوم الاستطلاع الشعبي لاستخدامه خلال حملة التوعية المدنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت بعثة الأمم المتحدة في السودان حلقات عمل في مواقع في جميع أنحاء الولاية، بما في ذلك الفولة وأبو جبيهة والدلنج وكادوقلي، مع التخطيط لمزيد من حلقات العمل خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

١٥ - وقامت الجمعية الوطنية لولاية النيل الأزرق بتعيين لجنة شعبية للاستطلاعات تتألف من ٢٠ عضوا أوائل أيلول/سبتمبر، ستجري عملية الاستطلاعات على مدى الأشهر الثلاثة التالية. ومع ذلك، لا يزال عدم اليقين بشأن تمويل اللجنة يمثل مصدر قلق كبير.

تقاسم الثروة

١٦ - وفقا لوحدة النفط التابعة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في حكومة جنوب السودان، حولت الحكومة الوطنية مبلغ ٦٢١,٠٧ مليون دولار من عائدات النفط إلى حكومة جنوب السودان في الربع الثاني من عام ٢٠١٠. كما تم تحويل مبلغ إضافي قدره

٧٧,٧٧ مليون دولار في تموز/يوليه، مما أدى إلى مجموع تراكمي قدره ١,٣٦٨ بليون دولار في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٠. وهذا يشمل سحوبات بمبلغ ٥٠٠,٢٩ مليون دولار من حساب استقرار إيرادات النفط و ٩٠,١٢ مليون دولار لتسوية المتأخرات.

١٧ - وتواصل الحكومة الوطنية تحويل حصص العائدات إلى الولايات المنتجة للنفط. ووفقا لوزارة المالية والاقتصاد الوطني، تلقت ولاية الوحدة ما يقرب من ١٣,٠٤ مليون دولار وولاية أعالي النيل ٢٥,٦٩ مليون دولار وولاية جنوب كردفان ٩,١٧ مليون دولار، خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠. ووفقا لبروتوكول أبيي، يحق لولاية واراب والدينكا نقوك المحلية والمسيرية المحلية ما مجموعه حوالي ١,٣٤ مليون دولار خلال نفس الفترة. ومع ذلك، ينتظر تحويل حصص المسيرية قرار هيئة الرئاسة، وادعت إدارة منطقة أبيي أنها لم تتلق الحصص المخصصة للدينكا نقوك.

اتفاق سلام شرق السودان

١٨ - ظلت الحالة السياسية والأمنية في شرق السودان مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من مواصلة الأطراف السودانية الشرقية في اتهام الحكومة بعدم الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق سلام شرق السودان فيما يتعلق بتمثيل شرق السودان في الخدمة المدنية الوطنية. واشتكت أيضا من أنه لم تكن هناك أي مساهمة من الحكومة في تنمية هذه المناطق. ويركز حاليا الموقعون على اتفاق سلام شرق السودان على الاستعدادات لعقد مؤتمر للمانحين بشأن شرق السودان في الكويت.

عملية سلام دارفور

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور استراتيجيته الثلاثية لضمان مشاركة المجتمع المدني في عملية السلام؛ وتيسير التفاوض على اتفاق سلام بين الأطراف المتحاربة من خلال عملية شاملة؛ والتشجيع على تحسين العلاقات الإقليمية بين تشاد والجماهيرية العربية الليبية والسودان. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٥ تموز/يوليه، نظمت هيئة الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وحكومة قطر المؤتمر الثاني لمجتمع دارفور المدني في الدوحة. وحضر ما يقرب من ٣٥٠ دارفوريا، مما يمثل شريحة واسعة ومتنوعة من المجتمع، بما في ذلك الطوائف العرقية والقبلية المهمة والمشردون داخليا واللاجئون والنساء والشباب والزعماء التقليديون والرعاة ومنظمات المجتمع المدني والمثقفون ومجتمع الشتات.

٢٠ - وفي النصف الأول من تموز/يوليه، واصلت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة المفاوضات، تحت رعاية كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في مجالات تقاسم السلطة والوضع الإداري لدارفور؛ وتقاسم الثروة، بما في ذلك الحق في الأرض؛ وتعويض المشردين داخليا واللاجئين وعودهم؛ والترتيبات الأمنية؛ والعدالة والمصالحة؛ وتسوية المنازعات. ومنذ نهاية تموز/يوليه، عملت هيئة الوساطة المشتركة على تعزيز عمل اللجان المشتركة لحركة التحرير والعدالة وحكومة السودان من أجل وضع مشروع اتفاق، مع الأخذ في الاعتبار أيضا اتفاقات السلام التي سبق إبرامها؛ والاتفاقات الإطارية التي تم التوصل إليها في الدوحة؛ والإجراءات التي اتخذها الأطراف لتنفيذ الاتفاقات الإطارية؛ وتوصيات مؤتمري المجتمع المدني اللذين عُقدا في الدوحة؛ ومبادرة الشعب السوداني. وسيتم تقاسم المشروع مع الأطراف، بمجرد الانتهاء منه.

٢١ - ومن أجل جعل عملية المفاوضات شاملة، واصلت هيئة الوساطة المشتركة جهودها لإقناع حركة تحرير السودان بزعامة عبد الواحد النور بالانضمام للمحادثات وحركة العدل والمساواة بزعامة خليل إبراهيم بإعادة الانضمام إلى المحادثات.

ثالثا - التطورات الأمنية

٢٢ - لا يزال الوضع الأمني في جنوب السودان يثير القلق. وتتواصل في جنوب السودان التحديات العنيفة لنتائج الانتخابات من قبل المناصرين السابقين للحركة الشعبية لتحرير السودان (الحركة الشعبية) والجيش الشعبي لتحرير السودان (الجيش الشعبي). وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر كان النزاع لا يزال قائما بين قوات كل من الفريق جورج أثور والجيش الشعبي في شمال ولاية جونقلي. وفي ٨ آب/أغسطس، احتجزت قوات الجيش الشعبي طائرة عمودية تابعة للخطوط الجوية السودانية انحرفت عن مسار رحلتها المعلنة في منطقة البلوش، ولاية أعالي النيل، في طريقها إلى الخرطوم. وادعت الحركة الشعبية أن الطائرة كانت تنقل إمدادات إلى الفريق أثور و لم تتوصل اللجنة العسكرية المشتركة في المنطقة المكلفة بالتحقيق في الحادث إلى نتيجة فيما يتعلق بتفاصيل الحادث ولكنها أكدت أن أحد راكبي الطائرة كان من كبار القادة المرتبطين بالفريق أثور وأُحيلت القضية إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، التي أحالتها بدورها إلى اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار للمزيد من المداولات.

٢٣ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، هاجمت قوات بقيادة ديفيد ياو ياو، موظف الخدمة المدنية السابق في جنوب ولاية جونقلي، وحدة تابعة للجيش الشعبي بالقرب من بيبور، مما أدى إلى مصرع شخصين وإصابة ٩ أشخاص بجراح وشنت قوات ياو ياو منذ ذلك الوقت عدة

هجمات على أهداف عسكرية ومدنية. وفي ٨ آب/أغسطس، نصبت مجموعة مسلحة مؤيدة للعقيد قلواك قاي، الذي كان منتميا في السابق إلى الجيش الشعبي، كمينا لدورية تابعة للجيش الشعبي في ولاية الوحدة، وقتلت ١٧ من قوات الجيش الشعبي و ٦ مدنيين.

٢٤ - وفي تموز/يوليه، نزع الجيش الشعبي بالقوة أسلحة شباب من قبيلة الشُلك في مقاطعة فشودة عقب ورود تقارير بتعرض قوات الجيش الشعبي لهجوم مسلح أدى إلى مقتل ١١ جنديا من الجيش الشعبي. وأدت حملة نزع السلاح التي جرت في تموز/يوليه إلى مقتل ٤ من شباب قبيلة الشُلك واحتجاز ١١ منهم، ظلوا رهن الاحتجاز لدى الجيش الشعبي حتى تاريخه، فضلا عن ورود تقارير تفيد بقيام الجيش الشعبي بنهب المنازل والماشية. وعقب اتفاق وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه في ١٥ آب/أغسطس بين الجيش الشعبي وقوات الشُلك بقيادة العقيد روبرت قوان، عُقد حوار بين الشُلك في فشودة تحت رعاية ملك الشلك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آب/أغسطس. وظل الوضع هادئا في فشودة منذ ذلك الوقت.

٢٥ - وقد أدت حملات نزع السلاح من المدنيين التي يقوم بها الجيش الشعبي إلى نزوح المدنيين في نواح أخرى من جنوب السودان، مثل ولايتي البحيرات وواراب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٦ - وتواصل ورود تقارير عن الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة على القرى الواقعة على طول الحدود السودانية. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بشن جيش الرب للمقاومة هجوما في قريتي بودو وناهوا في غرب الاستوائية، مما أدى إلى مقتل ثمانية أشخاص وخطف طفلين، تمكن أحدهما من الهروب في وقت لاحق. وقامت ميليشيا محلية بمطاردة المهاجمين باتجاه الحدود الكونغولية.

٢٧ - ومع بداية موسم الأمطار حدث انخفاض عام في مستوى العنف بين القبائل، ولا سيما الغارات على الماشية والنزاعات على المياه ومناطق الرعي. ومع ذلك، فقد ظلت التوترات الطائفية شديدة في بعض المناطق، مؤججة العديد من الهجمات. وأدى حادث كبير لنهب الماشية اشتركت فيه مجتمعات محلية في قضاء يرول الشرقية وقضاء يرول الغربية في ولاية البحيرات في ٤ آب/أغسطس إلى مقتل ٣٠ شخصا. ولا يزال النزاع بين قبيلتي الدينكا والشلك بشأن الأراضي في ولاية أعالي النيل مصدرا لقلق بالغ.

٢٨ - وعقد حكام ولايات أعالي النيل، وجونقلي، والبحيرات وشمال بحر الغزال مؤتمرات للسلام فيما بين القبائل، في إطار ما يبدو أنه جهد متضافر لتعزيز الاستقرار قبل إجراء الاستفتاء، وذلك للتوسط في النزاعات المحلية. وتعمل بعثة الأمم المتحدة في السودان على نحو

وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والسلطات السودانية لدعم هذه الجهود. وأجرت البعثة مشاورات مع حكام الولايات المنتخبين حديثا ومفوضي الأقضية من أجل مزيد من تطوير استراتيجيتها المتعلقة بإدارة النزاع وتخفيف حدته. وتواصل البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، تيسير ودعم مؤتمرات المائدة المستديرة للأحزاب السياسية في جميع الولايات الجنوبية العشر بهدف إتاحة منبر للحوار المشترك بين الأحزاب يسهم في خفض حدة التوتر وتهيئة جو موات للعمليات السياسية السلمية، وبصفة خاصة للاستفتاء.

٢٩ - ولا يزال الوضع الأمني متقلب في أبيي. وفي حين أكمل المسيرية هجرتهم نحو الشمال دون أي أحداث مهمة مرتبطة بذلك، فإن هناك مخاوف من احتمال وقوع أحداث أثناء هجرتهم نحو الجنوب التي ستبدأ في تشرين الأول/أكتوبر وتستمر لأشهر قليلة لاحقة.

إعادة نشر القوات

٣٠ - أعادت القوات السودانية المسلحة نشر جميع قواتها من جنوب السودان، في حين يظل رصد إعادة نشر قوات الجيش الشعبي والتحقق منها بنسبة ٣٤,٨٥ في المائة من القوام المعلن البالغ ١٦٨ ٥٩ جنديا. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قبل طرفا اتفاق السلام الشامل هذه الأرقام خلال الاجتماع الـ ١١١ للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. وقد سمح الجيش الشعبي لأفرقة رصد إعادة الانتشار والتحقق بممارسة عملها بالقرب من منطقة البحيرة البيضاء/جاو، ولكنه منع إجراء عملية الرصد والتحقق في دوار في ولاية أعالي النيل.

الوحدات المتكاملة المشتركة

٣١ - يبلغ قوام الوحدات المتكاملة المشتركة، الذي ظل دون تغيير منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أي ٩٠٠ ٣٢ فرد (حوالي ٨٣ في المائة من قوامها المأذون به البالغ ٦٣٩ ٣٩ فردا). ولا تزال عملية إعادة التحقق، التي كان من المقرر بصفة أولية إنجازها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، جارية. وقد وافق الفريق العامل المعني بالشؤون الأمنية الذي أنشأه طرفا اتفاق السلام الشامل للتفاوض بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء، على أن تكون المناقشات المتعلقة بخياري الوحدة والانفصال بشأن مركز الوحدات المتكاملة المشتركة بعد الاستفتاء، هي أول بند يوضع في جدول أعماله.

نشر القوات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في السودان

٣٢ - في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نشر العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان ٩٤٨ ٩ فردا من قوامه العسكري المأذون به وقدره ٠٠٠ ١٠ فرد، بمن فيهم ٤٨٣ مراقبا عسكريا، و ١٩٠ من ضباط الأركان و ٢٧٥ ٩ جنديا. وبذلك بلغت نسبة القوات ٩٩,٥٧ في المائة من القوام (٩٩٠ ٩) الموصى به في دراسة القدرات العسكرية التي أُجريت في عام ٢٠٠٨.

٣٣ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أبلغت حكومة الهند الأمم المتحدة بقرارها بعدم تجديد العقد المتعلق بنشر ست طائرات عمودية (Mi-17) للبعثة لما بعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وتمثل الوحدة الجوية الهندية ثلث القدرات في مجال طائرات الخدمات العمودية. وقد وضعت البعثة خطة لتقليل تأثير ذلك في الأجل القصير عقب فقدان هذه الطائرات العمودية وتخطط لاستبدال هذه القدرة بطائرات تجارية. وقد بدأت بالفعل عملية الشراء، بهدف نشر هذه الأعتدة بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

القيود المفروضة على حرية التنقل

٣٤ - ظلّت المشاكل تحيط بمسألة حرية تنقّل بعثة الأمم المتحدة في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد واصلت القوات المسلّحة السودانية منع وصول العناصر العسكرية للبعثة إلى هجليج وكرسانا (ولاية جنوب كردفان). ومنع الجيش الشعبي لتحرير السودان البعثةَ من الوصول إلى منطقة كدوك (ولاية أعالي النيل) من ٢٢ تموز/يوليه إلى ١١ آب/أغسطس.

٣٥ - واستمر وقوع الحوادث الأمنية فيما يتصل بالقيود المفروضة على حرية تنقّل البعثة في جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واحتجز الجيش الشعبي طائرتين عموديتين تابعتين للبعثة في واقعتين منفصلتين. ففي ٢٢ تموز/يوليه، احتجز حوالي ١٥٠ من جنود الجيش الشعبي إحدى دوريات البعثة البعيدة المدى تحت تهديد السلاح بالقرب من كدوك، وعاملوا أفراد الدورية بخشونة وهدّدوهم باستخدام العنف معهم ما لم تنسحب الدورية. وعند وصول طائرة عمودية تابعة للبعثة للمساعدة في إجلاء الدورية، احتجز جنود الجيش الشعبي طاقم الطائرة واعتدوا عليهم جسديا قبل السماح للطائرة بالإقلاع. وفي ٤ آب/أغسطس، تعرّضت طائرة عمودية تابعة للبعثة، كانت أُرسلت من مدينة واو لاستطلاع أحد مواقع الاستفتاء في تونج، للاحتجاز في مهبط تونج من قِبل الجيش الشعبي. وأُفرج عن الطائرة وجميع منْ كانوا على متنها بعد ست ساعات.

٣٦ - وقد اتّفقت البعثة وحكومة جنوب السودان على إنشاء لجان أمنية مشتركة بين البعثة والجيش الشعبي على مستويات المناطق والولايات والأقضية لتسهيل تدفّق المعلومات وبناء الثقة وضمان أن يكون وصول عمليات البعثة إلى مختلف الأنحاء متاحاً لدعم الاستفتاء المقبل.

شرطة البعثة

٣٧ - يبلغ قوام العنصر الشرطي للبعثة حاليا ٦٣٤ مستشارا من قوام مأذون به قدره ٧١٥ مستشارا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انصبّ تركيز العنصر الشرطي للبعثة على تدريب جهاز شرطة جنوب السودان في مجال تأمين الاستفتاء وعلى مساعدة الجهاز في وضع خططه لتأمين الاستفتاء. وتم حتى الآن، تدريب ما مجموعه ٩ ٦٦٣ من ضبّاط الجهاز على تأمين الاستفتاء.

٣٨ - ويقيم الآن ضباط شرطة البعثة في مقار مشتركة مع مفوّضي شرطة جنوب السودان في كل ولاية من الولايات العشر دعماً لجهاز شرطة جنوب السودان. كما ستشارك البعثة في لجان الولايات المعنية بتأمين الاستفتاء المؤلفة من الوكالات الأمنية السودانية المحلّية، وذلك حال إنشائها. وتشارك البعثة حاليا في رئاسة اللجنة العليا لتأمين الاستفتاء التي أنشأتها حكومة جنوب السودان في ١ أيلول/سبتمبر.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٩ - في ١ أيلول/سبتمبر، كان البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد سرّح ٨٣٠ ١٩ من المحاربين السابقين في شمال السودان و ٠٥٥ ٦ في جنوب السودان، وكان من بين هؤلاء ٢٥٨ ٦ امرأة. وتم الانتهاء في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ من عملية تسريح في رمبيك أُنجز خلالها تسريح ما مجموعه ٦٧٥ ٣ من المحاربين السابقين. وتلا ذلك إطلاق عمليتين في كاودا وأويل أسفرتا عن تسريح ٢٨٣ ٢ محاربا سابقا إضافيين من بينهم ٥٧١ امرأة.

٤٠ - وتلقّى نحو ٤٩٠ ٨ من المحاربين السابقين الدعم لإعادة الإدماج من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه المنفّذين في شمال السودان. ومن المنتظر أن يبدأ توفير خدمات إعادة الإدماج لغالبية منْ تبقّى من المحاربين السابقين، في أواخر أيلول/سبتمبر أو أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويحتاج برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الوقت الحالي إلى ٨ ملايين دولار إضافية من خارج الميزانية لإكمال ما هو مخطّط له من إعادة إدماج ٩٤٠ ١٧ محاربا سابقا من الشماليين بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وما لم يتم الوفاء بالتعهّدات المالية غير المسدّدة، لن يكون لدى البرنامج الأموال الكافية للإنفاق على أنشطته في شمال السودان في عام ٢٠١١.

٤١ - وفي جنوب السودان، يتلقّى ٩٤١ ٥ محاربا سابقا خدمات إعادة الإدماج. وقد اتّخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه المنفّذين الترتيبات لتوفير خدمات إعادة الإدماج لـ ٢١٩ ٧ محاربا سابقا إضافيين حال تسريحهم.

٤٢ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جوبا، قامت البعثة بتشييد ٦ من مكاتب الولايات العشرة المخطّط لإنشائها وسلّمتها إلى لجنة جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم أعمال تحديد مقر اللجنة في جوبا.

إجراءات مكافحة الألغام

٤٣ - طهّرت الأمم المتحدة ٧٤٦ ٧٢١ ٢ مترا مربعا من الأراضي ودمّرت ٤٨٣ ١ لغما مضادا للأفراد و ٤١٣ لغما مضادا للدبابات و ٢٥١ ٣٨ قطعة سلاح صغير وذخيرة و ٣١٦ ١١ قطعة ذخيرة غير منفجرة في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، طهّرت الأمم المتحدة ٢٨٦ ١ كيلومترا من الطرق ووفّرت التوعية بخطر الألغام لـ ١٢٢ ٤٢ من المتضرّرين. وأتاحت عمليات إبراء الأراضي حرية تنقّل السكان المحليين وسهّلت إيصال المساعدات الإنسانية وعودة النازحين.

رابعا - حماية المدنيين

٤٤ - ظلّت البلاغات ترد إلى البعثة بشأن ارتكاب الجيش الشعبي انتهاكات خطيرة خلال عملياته العسكرية وحملاته لنزع أسلحة المدنيين. وقد أثارت البعثة مع السلطات الحكومية المعنية مسألة الأثر السلبي الذي يحدثه نزع السلاح بالقوة، مما أسفر عن وقف هذه العمليات مؤقتا. ومع أن هناك بلاغات تشير إلى وجود جماعات مسلّحة على طول الحدود بين ولاية غرب بحر الغزال وجنوب دارفور، لم تتمكّن البعثة من تقييم هذه المناطق نظرا لعدم تقديم الجيش الشعبي الضمانات الأمنية. كما ألغيت أعمال التقييم الجوي التي كان من المقرّر الاضطلاع بها في مناطق الفيفي والعجوز وفركة وملجة وبوا الحدودية في ولاية غرب بحر الغزال بعد أن رفض الجيش الشعبي منْح التصاريح الأمنية.

٤٥ - وقد فرغت البعثة الآن من وضع اللمسات النهائية، بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري، على استراتيجية لحماية المدنيين وُضعت بقصد توفير توجيه واضح بخصوص الطريقة

التي تحقّق بها البعثة أهداف ولايتها فيما يخصّ حماية المدنيين خلال العام الأخير من فترة اتفاق السلام الشامل. وتعبّر هذه الاستراتيجية عن رؤية البعثة وتضع الخطوط العريضة لأطر التنسيق بين مختلف عناصر البعثة المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية.

حماية الأطفال

٤٦ - يمضي قدما في جنوب السودان تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والجيش الشعبي للإفراج عن الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي، وإن كانت إعادة إدماج الأطفال المسرّحين لا تزال تشكّل تحدّيا ملحّا. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، أنشأ الجيش الشعبي وحدة لحماية الطفل في بيلفام بولاية وسط الاستوائية دعماً لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة والجيش الشعبي.

٤٧ - وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، تم تسجيل أول ٤٩ طفلا وإجلاؤهم من ثكنات الجيش الشعبي في مابيل، ولاية غرب بحر الغزال. وبعد أن تلقّى هؤلاء الأطفال خدمات التأهيل والمشورة من وزارة الرعاية الاجتماعية، تمت إعادتهم إلى أسرهم.

خامسا - الحالة الإنسانية والإنعاش والعودة

التطورات على الصعيد الإنساني

٤٨ - كان لانعدام الأمن والعنف بين القبائل والفيضانات الموسمية أثر كبير على الحالة الإنسانية في جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ بداية السنة، بلغ عدد الأشخاص الذين تشرّدوا بسبب النزاعات أو تضرروا من الفيضانات والذين يُعدّون بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية قرابة ٠٠٠ ٢٣٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت أسباب معيشة حوالي ٠٠٠ ٦٠ شخص.

٤٩ - ولا يزال الأمن الغذائي يفتقر إلى الاستقرار، وتشير التقديرات إلى أن قرابة نصف سكان جنوب السودان سيكونون قد حصلوا على مساعدات غذائية في مرحلةٍ ما خلال عام ٢٠١٠. وقد ساهمت ”فجوة الجوع“ الطويلة الأمد في حدوث ارتفاع حاد في معدلات سوء التغذية. وأصيب أكثر من ٠٠٠ ٥٠ طفل بسوء تغذية حاد، وتشير التقييمات إلى أن معدلات سوء التغذية تتجاوز بكثير عتبات الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية في ٥ من ولايات الجنوب العشر. وفي تطور إيجابي، زاد هطول الأمطار في الوقت المناسب من فرص نجاح المواسم الزراعية.

٥٠ - وأفادت وكالات المساعدة الإنسانية عن حدوث زيادة حادة في حالات منع وصول المساعدات الإنسانية في عام ٢٠١٠. وقد ورد إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة أكثر من ٨٠ تقريراً تمّ التحقق منها عن التدخل في الأنشطة الإنسانية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٥١ - وفي بادرة مشجعة، أنشأت حكومة جنوب السودان وزارة جديدة للشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث. وستوفر هذه الوزارة الجديدة فرصاً أكبر لتنسيق الشؤون الإنسانية وبذل جهود الدعوة داخل حكومة جنوب السودان.

٥٢ - ولا تزال العمليات الإنسانية تواجه معوّقات في مجال التمويل. ولم تقدم الجهات المانحة حتى الآن سوى نسبة قدرها ٥٦ في المائة من المبلغ الذي طالبت بتوفيره خطة العمل المنقّحة لعمليات المساعدة الإنسانية في السودان وقدره ٦٠٨ ٣٨٦ ٨٤٣ ١ دولارات.

الإنعاش والتنمية

٥٣ - بدأت الأمم المتحدة التخطيط لعقد اجتماع تقني بشأن تنمية القدرات في جنوب السودان من أجل تنسيق النهج المتّبع. وسوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي معا لدعم حكومة جنوب السودان في وضع إطار من شأنه أن يعزز اعتماد نهج موحد لتقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها حكومة جنوب السودان في مجال تنمية القدرات.

٥٤ - وأعلنت حكومة جنوب السودان أنها سوف تطلق برنامجاً بعنوان ''مبادرة التعجيل بالعودة والتبكير بإعادة الإدماج'' تهدف إلى تشجيع سكان الولايات الجنوبية السابقين وأحفادهم الذين يقيمون في الشمال على العودة إلى الجنوب. كما أجرت إدارة منطقة أبيي تسجيلاً أولياً للسكان المتحدّرين من قبيلة الدينكا نقوك الذين يقيمون في الشمال، أسفر عن فتح ملفٍّ سُجِّل فيه ٠٠٠ ٣٥ من الأفراد الذين قد يكونون مهتمين بالعودة إلى منطقة أبيي. وأعلنت حكومة جنوب السودان أنها ستقدم إلى البرنامج تمويلاً قدره ١٠ ملايين دولار من أصل المبلغ اللازم للبرنامج والبالغ ٢٤ مليون دولار. ولا يزال تأمين المبلغ المتبقي البالغ قدره ١٤ مليون دولار قيد النظر. وفريق الأمم المتحدة القطري مستعد لدعم هذه العملية بشرط ضمان شروط العودة الطوعية والآمنة والكريمة.

٥٥ - وفي منتصف أواسط آب/أغسطس، أقرّت حكومة جنوب السودان المبادرة الإقليمية التي أطلقها البرنامج الإنمائي لتعزيز القدرات. وفي إطار هذا البرنامج، سيتم إيفاد ٢٠٠ من موظفي الخدمة المدنية من الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لأداء مهام استراتيجية في مؤسسات حكومة جنوب السودان من أجل تعزيز الهياكل الأساسية للإدارة

ودعم تقديم الخدمات العامة الأساسية. وسيعمل موظفو الخدمة المدنية بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الوزارات بالاقتران مع الموظفين الرسميين في جنوب السودان، في إطار تدابير توأمة بين الطرفين، وذلك لضمان نقل المهارات وتنمية القدرات على المدى المتوسط. كما دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريب جمعيات ولايات جنوب السودان، وذلك باستخدام متخصصين من البلدان المجاورة، والتركيز على الأخلاقيات، والسلوك البرلماني، والشؤون المالية وشؤون الميزانية، والنظام الداخلي والعلاقات مع السلطة التنفيذية. وتُنفَّذ برامج مماثلة حالياً لمفوضي الأقضية والمديرين في الحكومات المحلية.

٥٦ - ويواصل صندوق إنعاش السودان، وهو أداة تمويلية موجّهة نحو سدّ الثغرات في مجال المساعدة المتوسطة الأجل، تقديم الدعم لأنشطة تحقيق الاستقرار في الجنوب. وبالإضافة إلى بناء الطرق ومحطات توزيع المياه ومراكز الشرطة في المناطق المتضررة من النزاع في ولايتي جونقلي والبحيرات، يجري العمل على إقامة مشاريع جديدة في ولايتي شرق الاستوائية وواراب من جانب لجان الأمن في الولايتين.

٥٧ - وأدت المشاورات بين حكومة السودان والأمم المتحدة والجهات المانحة إلى توسيع نطاق أنشطة التنمية في ثمانية مجالات ذات أولوية في ولاية جنوب كردفان. ويشارك فريق الأمم المتحدة القطري حالياً في حوار لاستعراض خطة العمل، بما في ذلك استعراض ١٦٨ مشروعا، ومواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على تخطيط التنمية بما في ذلك أيضا النهج المجتمعية، مثل آلية المصالحة والتعايش السلمي وبرامج الحد من النزاع التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

العودة وإعادة الإدماج

٥٨ - رغم الفيضانات الغزيرة في بعض المناطق، تواصلت رحلات العودة عبر النهر وعلى طول الطرق البرية التي يمكن الوصول إليها. وكشفت الأرقام التي جُمعت في أواسط العام أثناء شهر تموز/يوليه عن عودة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ متشرد داخلي سابق ولاجئ سابق إلى ديارهم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠. غير أن أعداد العائدين تراجعت إلى مستويات منخفضة نسبيا، حتى بالنسبة لموسم الأمطار، مقارنة مع الأرقام الخاصة بهذا الربع من السنة خلال السنوات السابقة، مما يمثّل انقطاعاً للاتجاهات السابقة.

٥٩ - وقد تم، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري وحكومة جنوب السودان، تحديد المهام الأساسية لحكومة جنوب السودان التي تتطلب دعماً دولياً حتى نهاية الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل وما بعدها، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء. وتشمل هذه المهام: (أ) القيادة التنفيذية؛ (ب) إصلاح قطاع الأمن؛ (ج) سيادة

القانون وإنفاذ القانون؛ (د) الإدارة الائتمانية؛ (هـ) الإدارة العامة؛ (و) إدارة الموارد الطبيعية. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، يسّرت الأمم المتحدة عقد اجتماع رفيع المستوى في بروكسل لحشد الدعم لبناء القدرات من أجل أداء هذه المهام الأساسية. وأيد المشاركون في الاجتماعات، ومن بينهم الجهات المانحة، إطار بناء القدرات وخطة العمل لحكومة جنوب السودان.

سادسا – الحوكمة وحقوق الإنسان

سيادة القانون

٦٠ – ركّزت الأنشطة المتعلقة بسيادة القانون التي نفذتها بعثة الأمم المتحدة في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تعزيز المؤسسات الأساسية لسيادة القانون في كل من شمال السودان وجنوب السودان. وعقدت البعثة عددا من الاجتماعات التشاورية مع أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبين حديثا وقدّمت خدمات الدعم الاستشاري والتدريب والتحليل إلى المجلس التشريعي لجنوب السودان. كما واصلت البعثة أنشطتها في مجال تقييم السجون وبناء القدرات والتأهيل المتعلقة بالسجون في الشمال.

٦١ – ومع إطلاق خلية تقديم المشورة والتنسيق لقطاعي العدالة والأمن، عززت البعثة دعمها لجهود إصلاح القطاع الأمني في الجنوب. وتنسّق هذه الخلية الدعم المقدم من الأمم المتحدة والجهات المانحة لحكومة جنوب السودان في إطار الجهود المبذولة لضمان أن ترسي التدابيرُ الأمنية التي وُضعت من أجل الاستفتاء ومرحلة ما بعد الاستفتاء أسسَ العدالة والأمن على المدى الطويل وتطوير قطاع الأمن.

٦٢ – كما تقدم البعثة الدعم اللوجستي للجهود التي تبذلها حكومات الولايات من أجل عقد أول منتدى لمفوّضي الأقضية في الولايات العشر. ويتمثل هدف المنتدى في إجراء المناقشات وتقديم المقترحات لمعالجة القضايا الإدارية على مستوى الأقضية على أساس قانون الحكومات المحلية لعام ٢٠٠٩.

حقوق الإنسان

٦٣ – ما زالت توجد شواغل كبيرة تتعلق بالقيود المفروضة على حرية التعبير. وبينما أفادت التقارير بأن الرقابة على الصحف قبل النشر التي شملت زيارات روتينية من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني، والتي أدخلت من جديد في انتخابات نيسان/أبريل، قد رفعت في ٨ آب/أغسطس، فقد وزع جهاز الأمن والمخابرات الوطني على المحررين قائمة طويلة بالمواضيع المحظور نشرها، وتشمل المحكمة الجنائية الدولية، والمشردين داخليا في دارفور،

والخطاب المؤيد للانفصاليين، ومقاضاة الصحفيين. وفي أوائل آب/أغسطس، قدم الجهاز أيضا استمارات إلى الصحفيين طالبا منهم تقديم معلومات شخصية، تشمل معلومات عن انتماءاتهم السياسية والقبلية والعائلية وأصدقائهم الحميمين. وتعرض الصحافيون الذين رفضوا ملء الاستمارة للترهيب والتهديد من قبل وكلاء الجهاز. وفي الوقت نفسه، ما زالت ثلاث صحف مغلقة من قبل سلطات حكومة السودان لنشرها محتوى يعتبر مثيرا للجدل، وما زالت سبع قضايا جنائية منظورة ضد صحيفة أجراس الحرية المؤيدة للحركة الشعبية، لنشرها مواد مثيرة للخلاف.

٦٤ - وبعد ما يقرب من ١٥ شهرا من قيام الجمعية الوطنية بسن تشريع يسمح بإقامة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لم تحرز الأطراف أي تقدم بشأنها. ويعد وجود لجنة وطنية لحقوق الإنسان تعمل بشكل كامل أمرا حيويا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في السودان، ولا سيما في سياق التحول الديمقراطي المتوخى في اتفاق السلام الشامل وفي الفترة التي تسبق الاستفتاء.

سابعا - القضايا الشاملة

تخطيط الأمم المتحدة المتكامل

٦٥ - تم في تموز/يوليه إنجاز تخطيط متكامل لتسترشد به الأمم المتحدة في اشتراكها وعملياتها دعما لتنفيذ الولاية قبل فترة الاستفتاء وبعدها، وقام كل من بعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري بإنشاء هياكل لتنسيق الأولويات المحددة.

٦٦ - وقد بدأ أيضا التخطيط للطوارئ فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة للفترة الانتقالية بعد الاستفتاء (من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١١). وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري جهودهما لإدامة دعم الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن العام في منطقة البعثة، ولإدارة النزاعات وحماية المدنيين، ولتطوير القدرات فيما يتعلق بالحكم وسيادة القانون في جنوب السودان. وسوف يساعدان أيضا الأطراف بناء على طلبها، في مرحلة الانتقال من الترتيبات القائمة لأمن الحدود ومراقبة وقف إطلاق النار حسب اتفاق السلام الشامل، إلى التشكيل الجديد لما بعد اتفاق السلام الشامل، الذي سيتفق عليه في سياق مفاوضات ما بعد الاستفتاء.

الإعـلام

٦٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة دعمها الواسع النطاق لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، مع التركيز بشكل خاص على عملية استفتاء جنوب السودان. ونظمت البعثة اجتماع مائدة مستديرة في جوبا عن دور وسائل الإعلام في الفترة التي تسبق الاستفتاء، حضره كبار المحررين من وسائل الإعلام الرائدة في شمال السودان وجنوبه. كما عقدت حلقة عمل لمدة يومين في ولاية القضارف حول ''دور الإعلام في تعزيز المشورة الشعبية''.

٦٨ - واصلت إذاعة مرايا دعم تطبيق اتفاق السلام الشامل من خلال البث اليومي، والعروض والمناظرات والبرامج التي تبين استجابة الجمهور. ولم تخصص الحكومة الوطنية بعد ترددا على موجات التضمين الترددي (إف إم) لتعظيم تغطيتها في شمال السودان.

السلوك والانضباط

٦٩ - نظمت بعثة الأمم المتحدة في السودان دورات تدريبية وحلقات عمل للتوعية في جميع أنحاء منطقة البعثة، وواصلت رصد عوامل الخطر المحتملة لسوء السلوك خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧٠ - كما واصلت البعثة رصد امتثال الموظفين لمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك وسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. واستهدفت البعثة أيضا المجتمعات المحلية في جنوب السودان لتعزيز الوعي بشأن سياسة عدم التسامح إطلاقا.

الشؤون الجنسانية

٧١ - في يوم ١٠ حزيران/يونيه، استضافت البعثة في الخرطوم ''يوما مفتوحا'' بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للمجموعات النسائية ووكالات الأمم المتحدة، احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار. وقد سبق هذا الحدث مشاورات تحضيرية مع جماعات نسائية داعية للسلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك في جوبا، وواراب، وولايتي شرق الاستوائية ووسط الاستوائية، ودارفور.

٧٢ - ودربت البعثة ٨٨ عضوا من مجالس الولايات على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتقدم البعثة أيضا الدعم التقني لبناء قدرات وحدات الشرطة في المجتمعات المحلية في إطار قوات الشرطة الوطنية.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٣ - واصلت البعثة بذل جهودها لدعم إدماج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقامت أيضا بحملات للتوعية وبناء القدرات، وقدمت خدمات إسداء المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية في جوبا، وولاية وسط الاستوائية، وملكال، وولاية أعالي النيل.

أمن الموظفين

٧٤ - ما زالت أعمال الإجرام واللصوصية، وكذلك الاحتجاز القسري، تشكل تهديدا لأمن موظفي الأمم المتحدة. وشملت الأحداث المبلغ عنها خلال الفصل: ١٢ حدث اعتقال/احتجاز ومضايقات تعرض لها موظفو الأمم المتحدة؛ وأربع حالات اعتداء جسدي أسفرت عن إصابات؛ و ١٤ حدث سرقة وسطو وتعد على موظفي الأمم المتحدة ومجمعاتها؛ واحتجاز واعتداء جسدي على أعضاء طاقم طائرة عمودية للأمم المتحدة.

التنسيق مع بعثات أخرى لحفظ السلام

٧٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت خلية المعلومات العسكرية التبادل العادي للتقارير مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وكذلك التفاعل خلال المؤتمرات المشتركة بين البعثات. وتتعاون بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاونا وثيقا للمحافظة على الوعي بأوضاع العمليات التي تشنها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية ضد جيش الرب للمقاومة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان تبادل التقارير العاجلة والمعلومات الحيوية الأخرى مع العملية المختلطة فيما يخص القيود التي فرضتها حكومة السودان على الطيران في جنوب دارفور، والاشتباكات بين حركة العدل والمساواة والقوات المسلحة السودانية.

الجوانب المالية

٧٦ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٣/٦٤ المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مبلغا قدره ٩٣٨ مليون دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في السودان في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية

البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، فإن تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ستكون مقصورة على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٧٧ - ولا يشمل المبلغ المخصص للإنفاق على البعثة التكاليف المتصلة بالمساعدة التقنية واللوجستية والأمنية التي ستقدمها البعثة للاستفتاءين المقبلين في جنوب السودان ومنطقة أبيي. وتبلغ التكلفة المقدرة للمساعدة التي تقدمها البعثة حوالي ٨١,٥ مليون دولار، لفترة ٨ أشهر. ويستند هذا التوقع إلى نشر ٥٠٦ موظفين مؤقتين إضافيين، والتكاليف التشغيلية الإضافية، وهو يراعي الموجودات الحالية للبعثة.

٧٨ - وإضافة إلى ذلك، تم إنشاء الفريق الذي عينه الأمين العام والمعني بالاستفتاء في السودان لمراقبة الاستفتاء لفترة ٦ أشهر. وتقدر الآثار المالية المترتبة على المنظمة بمبلغ ٤,٣ مليون دولار، مع توقع أن يسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٠,٩ مليون دولار في هذه التكلفة. وتتضمن تكلفة الفريق ٤١ موظفا مؤقتا وما يتصل بهم من الموارد التشغيلية.

٧٩ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في السودان ١٢٢,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ٣٦٣,٥ مليون دولار.

٨٠ - وسُدِّدت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى الحكومات المساهمة بقوات عن الفترة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، على التوالي.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٨١ - لقد أثلجت صدري التّطمينات التي قدّمها كلا الطرفين فيما يتعلق بالتزامهما بمواصلة تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك إجراء الاستفتاءين في المواعيد المنصوص عليها. وعملية السلام هذه فريدة من نوعها في تاريخ السودان، والأشهر القليلة المقبلة ستكون حاسمة في الحفاظ على المنجزات التي تحقّقت منذ توقيع اتفاق السلام الشامل.

٨٢ - ومع اقتراب الموعد النهائي لإجراء الاستفتاءين المنصوص عليهما في اتفاق السلام الشامل، تزايدت بوتيرة متسارعة تطلّعات الجماهير وتخوفاتها. فأحداث الأشهر الثلاثة المقبلة ستؤثر بقوّة في مستقبل السودان. والمخاطر كبيرة دون شك لأنّ عدم الوفاء بالموعد النهائي المحدّد في اتفاق السلام الشامل لإجراء الاستفتاءين قد تكون له عواقب خطيرة. وعلى الرغم من التّقدم المحرز حتى الآن، فإنّه على الأطراف في الاتّفاق وعلى جميع السلطات المعنية مضاعفة جهودها لضمان وفائها بنجاح بالموعد النهائي لهذين الاستفتاءين.

٨٣ - والأمم المتحدة تبذل، مع الشركاء الرئيسيين، كل ما في وسعها لتيسير تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك إجراء الاستفتاءين في موعدهما وعلى نحو يتسم بالمصداقية. وقد عقد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الخرطوم في ١٧ تموز/يوليه الاجتماع الأول للمنتدى التشاوري بشأن السودان الذي جمع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة وغيرها من الشركاء الثنائيين. وشدّد المنتدى على ضرورة التعاون بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وتوفير الدعم الدولي للاستفتاءين.

٨٤ - وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة، استضفتُ في ٢٤ أيلول/سبتمبر اجتماعا رفيع المستوى بشأن السودان لمناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة باتفاق السلام الشامل وعملية السلام في دارفور وتنمية القدرات في جنوب السودان وعملية السلام في شرق السودان. وحضر الاجتماع اثنا عشر من رؤساء الدول، بمن فيهم باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وبينغو وا موثاريكا رئيس ملاوي (رئيس الاتحاد الأفريقي) ورئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي (رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية)، فضلا عن بينغ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وشارك في الاجتماع أيضا علي عثمان طه نائب الرئيس السوداني وسلفا كير النائب الأول للرئيس. واعتمد الاجتماع بيانا ختاميا أعادت فيه الأطراف السودانية التزامها بالتغلب على جميع التحديات المتصلة بتهيئة الظروف اللازمة لإجراء الاستفتاءين في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأبرز البيان أيضا الدعم الدولي القوي لعمليات اتفاق السلام الشامل وحاجة الطرفين الماسة إلى حسم مسائل الترتيبات الرئيسية في مرحلة ما بعد الاستفتاءين وذلك من أجل ضمان الانتقال السّلس عبر أطوار الفترة التي ينص عليها اتفاق السلام الشامل. وفيما يتعلق بدارفور، أعرب المشاركون عن تأييدهم لعملية الدوحة للسلام، وأحاطوا علما مع القلق بالحالة الأمنية الخطيرة في دارفور.

٨٥ - وشركاء السودان الدوليون حريصون ومستعدون لدعم الشعب السوداني ومساعدته عبر أطوار هذه المرحلة الأخيرة من تنفيذ اتفاق السلام الشامل وفي المراحل التي تليه. ومع ذلك فإنّ هذا الجهد هو بالأساس جهد سوداني ويجب أن يستمر كذلك. وقد كانت المساهمات الدولية هامة وهي ستواصل على هذا النحو لفترة طويلة بعد إجراء الاستفتاءين، لكنّ الإرادة السياسية للسودانيين أنفسهم هي وحدها التي تستطيع أن تدفع بهذه العملية قدما. ومن ثمّ، فإنّ الأطراف في الاتفاق هي التي تتحمل المسؤولية الأولى عن ضمان نجاح هذا الاتفاق.

٨٦ - وفي ظل هذه الظروف، يشكّل وجود علاقة عمل مثمرة والتزاما من جانب الأطراف بالعمل معا بحسن نية شرطين أساسيين لا محيد عنهما لتحقيق النجاح. وببساطة ليس هناك وقت للمواجهة السياسية ولحالات الجمود. وإنّي أدعو الأطراف في اتفاق السلام الشامل، بحكم التزاماتها حيال الشعب السوداني، إلى أن تكون في مستوى المناسبة وتستفيد من هذه الفرصة لتظهر قيادة حقيقية من خلال إيجاد الحلول التي تعالج كل ما هو مطروح من الشواغل المشروعة.

٨٧ - ولا تتجلى الحاجة للتعاون بحسن نية أكثر مما تتجلى في الأعمال التحضيرية لإجراء استفتاء جنوب السودان. إذْ يتعيّن على لجنة استفتاء جنوب السودان أن تتحرك بسرعة فائقة إذا كانت ستنهض بولايتها في ما تبقى من الوقت. وأي تأخيرات أخرى سيكون لها أثر كبير في الواقع التقني واللوجستي للتحضير للاستفتاء وإجرائه في الوقت المحدد. ووجود لجنة في طور التشغيل الكامل ضروري لكي يقدّم المجتمع الدولي المساعدة الفعالة وفي الوقت المناسب. وإنني أدعو الطرفين إلى القيام بكل ما يلزم لتذليل أي عقبات من شأنها أن تقلل من قدرة اللجنة على الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال.

٨٨ - وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء الوضع في أبيي. فأعمال التحضير لاستفتاء أبيي أكثر تأخّرا من غيرها عن الموعد المحدَّد، واستمرار عدم إحراز تقدم يزيد من تفاقم الوضع على أرض الواقع والذي هو بالفعل متوتر ومتقلّب. فالمنازعات والمخاوف التي تعيق الأعمال التحضيرية لا يمكن تبديدها بفعالية إلا بمجموعة شاملة من الحلول منها تقاسم الثروة، والوصول إلى المياه وأراضي الرعي، وملكية المساكن والممتلكات، وتعليم الحدود. وإنني أدعو الأطراف في اتفاق السلام الشامل إلى تحقيق تقدم فوري بشأن هذه القضايا المترابطة، والاعتراف بالحاجة الملحة إلى إنشاء لجنة استفتاء أبيي، وتبديد مخاوف المجتمعات المحلية، والتقيد بالتزاماتها بموجب الاتّفاق لإجراء استفتاء في أبيي يكون مناسب التوقيت وذا مصداقية.

٨٩ - وإنني أُثني على الأطراف لبدء مفاوضاتها بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء، وعلى الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالتنفيذ لقيادته في دعم وتسهيل هذه العملية. فالتّقدم السريع في المناقشات سيكون مفيدا بشكل هائل، سواء في معالجة الشواغل المشروعة حول مستقبل العلاقة بين أطراف اتّفاق السلام الشامل، أو في تهيئة بيئة مواتية للمضي قدما بشأن القضايا الرئيسية الأخرى. وأحثّ الأطراف على تسريع جهودها لبناء زخم في هذه المحادثات وإظهار تقدّم ملموس. ولئن كانت الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون يحترمون احتراما كاملا رغبة الأطراف في معالجة هذه القضايا معالجة ثنائية، فإنّي

أحثّ الأطراف على الاستفادة الكاملة من كل الموارد المتاحة لها، سواء المحلية منها أو الدولية.

٩٠ - ويجب أن يكون الاستفتاءان في السودان حرين ونزيهين وذوي مصداقية، وأن تعكس نتائجهما الاختيار الحقيقي للشعب. وقد عَيّنتُ لجنة من ثلاثة أعضاء لمراقبة الاستفتاءين بناء على طلب من الأطراف، لمساعدة السلطات السودانية على ضمان مصداقية العملية. وينبغي للأطراف، في الوقت نفسه، أن تبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى عمليات استفتاء تمثل نماذج للشفافية، وتقود مناقشة سياسية موضوعية تتيح لشعب جنوب السودان وأبيي فرصة حقيقية ليفكروا مليا في خياراتهم. وأحثُّ طرفي اتفاق السلام الشامل والمجتمع الدولي على إبداء التعاون الكامل مع الفريق المستقل الذي أنشأته بناء على طلب الطرفين.

٩١ - وتعد المشورة الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان معالم حاسمة الأهمية ليس فقط في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ولكن أيضا في التحول الديمقراطي المستمر في السودان. ومن ثم فمن الأهمية بمكان ضمان أن تظل من الأولويات، حتى مع بقاء الاهتمام السياسي مركزا بصورة أكبر على الاستفتاءين. وألاحظ مع القلق أن تعديل المواعيد الزمنية قد يعقد العملية، لا سيما في ولاية جنوب كردفان. وأحث الطرفين على ضمان أن تتلقى المشاورات الشعبية الاهتمام والموارد المناسبة، وأن تصدر نتائج التعداد لجنوب كردفان في أقرب وقت ممكن عمليا.

٩٢ - ويمثل التصعيد المستمر للقيود المفروضة على حرية بعثة الأمم المتحدة في السودان في التنقل منذ تقريري الأخير تحديا خطيرا لتنفيذ ولاية البعثة ودعمها للاستفتاءين المقبلين. ويعد احتجاز أي من أفراد الأمم المتحدة والاعتداء الجسدي عليهم أمرا غير مقبول تماما. وإنني أدعو طرفي اتفاق السلام الشامل إلى اتخاذ التدابير المناسبة لضمان أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وتسهيل تنفيذ ولاية البعثة دون عوائق، في هذه الفترة الحرجة.

٩٣ - وإنني أشعر بالقلق إزاء استمرار حالات التأخير في تعليم الحدود. وما زال يتعين على طرفي اتفاق السلام الشامل القيام بقدر كبير من العمل، ليس فقط بشأن تعليم الحدود، ولكن أيضا في مجال التصدي لشواغل المجتمعات الحدودية وتحديد الكيفية التي سيديران بها المنطقة الحدودية. وجميع هذه القضايا هي في الأساس ذات طبيعة سياسية، ولهذا فهي تحتاج إلى حلول سياسية. وأحث الطرفين على سرعة الإجابة عن هذه الأسئلة السياسية التي ما زالت تحول دون قيام الهيئات الفنية ذات الصلة بإنجاز المهام المسندة إليها، وعلى إجراء حوار مع المجتمعات المحلية الحدودية، والسعي إلى اتفاقات وحلول تقلل قدر الإمكان من عرقلة حياتهم.

٩٤ - وبالرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا، فإن القيود اللوجستية والسياسية والأمنية ستجعل تسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين وعددهم ٠٠٠ ١٨٠ محارب، والمخطط بحلول نهاية فترة اتفاق السلام الشامل أمرا في غاية الصعوبة. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية حدوث عجز كبير في تمويل التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج بالنسبة إلى الشمال تمثل مصدر قلق خطير، ولا سيما أن من المرجح أن يطغى الاستفتاءان على جهود جمع التبرعات في المدى القريب. لذلك فإنني أدعو الجهات المانحة إلى ضمان استمرار المساعدات للمحاربين السابقين المسرحين، وأن تمضي أنشطة إعادة الإدماج قدما دون تعطيل. وأحث الجهات المانحة على دراسة الخيارات المتاحة لدعم جهود السودان للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في فترة ما بعد الاستفتاء.

٩٥ - وبالرغم من الجهود التي تبذلها وكالات المساعدة الإنسانية على أرض الواقع، فما زالت جهود الإغاثة تواجه عموما عراقيل خطيرة تتمثل في استمرار نقص التمويل ونقص عدد الشركاء في المساعدة الإنسانية لإيصال الإمدادات عبر ستة مسارات في حالات الطوارئ: الغذاء، والتغذية، والمواد غير الغذائية والمأوى في حالات الطوارئ، ومجموعات الطوارئ الطبية، والبذور والأدوات، والمياه والصرف الصحي. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة المساعدة المقدمة من الجهات المانحة من أجل الوقاية من حدوث تدهور خطير في الأوضاع الإنسانية خلال فترة الاستفتاء وما بعدها. ولذلك، أحث الجهات المانحة على المساهمة بسخاء في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة أي أزمة إنسانية في جنوب السودان خلال الأشهر الحاسمة المقبلة.

٩٦ - وسوف يكون الفصل القادم حاسما بالنسبة لمستقبل السودان والمنطقة بأسرها. وستكون التحديات في هذه الأشهر الثلاثة شديدة، ولكنها لن تكون أشد من تلك التي سنواجهها في عام ٢٠١١ وما بعده. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لمساعدة السودانيين على مواجهة هذه التحديات. ويجب علينا الآن التحرك بسرعة جدا، ولكن علينا أيضا الإقرار بالتزاماتنا الطويلة الأمد في السودان. وأهيب بالمجتمع الدولي أن يحشد جميع الموارد المتاحة للإسهام في جهود منسقة لدعم شعب السودان في الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة.

٩٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للخدمة المتفانية التي يقدمها ممثلي الخاص في السودان، هايلي منقريوس، وكذلك جميع العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين في بعثة الأمم المتحدة في السودان.